



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

كبرى الجرائم

سلسلة جرائم الاحتلال بحق شعبنا لا تتوقف ولا تنتهي، فهم ينتقلون من جريمة إلى أخرى أكبر منها، كان آخر تلك الجرائم ما حدث في قرية دوما قضاء نابلس بالضفة المحتلة من اعدام عصابات المستوطنين على جريمة همجية نكراء تمثلت بإحراق عائلة الدوابشة وطفلها الرضيع.

الجريمة - بلا شك - ينخلع لها الفؤاد، ويندى لها جبين الإنسانية، والحقيقة إن الإرهاب الصهيوني المتطرف ضد شعبنا في كل مكان وفي الضفة الغربية المحتلة تحديداً بات أمراً لا يطاق، ولا يمكن لنا الصبر عليه، أو الوقوف أمامه في حالة من الذهوب أو الترقب فقط.

لم تعد عبارات الشجب، وبيانات الاستنكار تناسب أفعال وجرائم الاحتلال وقطعان مستوطنيه، ولا بد لنا كشعب من وقفة جادة بغية توفير الحماية لأهلنا، وإنني أرى أن أفضل سبل الحماية والدفاع عن النفس تتمثل بعدة قضايا يمكن لنا أن نوجزها على النحو التالي:

أولاً: رفع اليد الثقيلة عن مقاومتنا في الضفة وإطلاق العنان لها لاختار سبل وطرق وأماكن وأدوات الرد على جرائم الاحتلال، فطالما أن المقاومة ليست فاعلة في الضفة فستستمر معاناتنا، وسيتم الاحتلال وعصباته الإجرامية بالاعتداء علينا وعلى أطفالنا، وذلك لأنهم لا يقيمون وزناً للمعاهدات ولا للاتفاقيات ولكن ترعبهم المقاومة ونهج الجهاد.

ثانياً: لا بد من حملة دبلوماسية كبيرة لتوضيح جرائم الاحتلال للأمم والشعوب والحكومات والأنظمة كافة ومدى خطورتها على جماهير شعبنا الأعزل، وهنا نتساءل عن الدور المفترض لسفارات وقنصليات السلطة وبعثاتها الدبلوماسية المتواجدة في معظم دول العالم؟، أليس من الواجب الوطني عليهم أن ينقلوا للعالم معاناة شعبنا جراء جرائم الاحتلال وبطشه.

ثالثاً: يجب النظر وبكل جدية لفكرة تسليح المواطنين في الضفة وخاصة في المناطق المصنفة (C) بموجب الاتفاقيات الموقعة رسمياً بين السلطة والاحتلال، وإذا كانت هذه الاتفاقيات لا تجيز للأجهزة الرسمية ذلك فعلياً إذن التوجه والنظر فوراً نحو بناء قوات شعبية منظمة تتولى حماية المواطنين ومدها بأسباب البقاء وآليات الدفاع وفي مقدمة ذلك التدريب والسلاح والامدادات اللوجستية اللازمة.

رابعاً: الرد على الجرائم لا يكون فقط بالمواقف السياسية على أهميتها، ولكن علينا أن نلجأ لحلول عملية رادعة كالقصاص من القتل والمجرمين، وجلبهم للمثول أمام القضاء والمحكمة الوطنية والدولية، حتى لو معنويًا ورمزيًا، ولكم أن تتخيلوا حجم الضغط على الاحتلال لو أن السلطة لا تعيد له جنوده ومستوطنيه الذين يضلون الطريق ويدخلون أراضيها سواء متعمدين أو عن طريق الخطأ.

خاتماً: صراعنا مع المحتل صراع وجود، وهو مستمر حتى نيل الحرية والاستقلال غير أننا ننتهج وسائل كفاحية نظيفة فنحن لم نقتل أطفالهم، بينما ولغوا هم في سفك دماء أبنائنا وأطفالنا دون وجه حق وبطرق إجرامية قذرة، فجريمة قتل وحرق الطفل محمد أبو خضير ما زالت ماثلة في الأذهان وكذلك الرضيع الدوابشة، وسلسلة جرائم المحتل لا تكاد تعد ولا تحصى، لذا علينا مقاومة هذا المحتل حتى زواله، وقد كفل القانون الدولي للشعوب المحتلة حق مقاومة المحتل، فلا حل إلا بالمقاومة ومكافحة المحتل.

رئاسة التشريعي:

حرمان نصف مليون طالب من الدراسة سيقود المنطقة للتطرف والجهل



عدم الإسراع بتسديد التزاماتهم المالية السنوية للأونروا، منوها إلى ضرورة عدم تساق الجهاات المعنية بأوضاع اللاجئين مع أية إجراءات أو قرارات تمهد لغرض مشروع التوطين الذي رفضه شعبنا منذ العام 1956.

وشدد بحر أن أي تقليص في خدمات الاونروا يشكل مخالفة واضحة وصريحة لقرارات الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات اللجوء وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وحمل بحر الاحتلال كامل المسؤولية القانونية والإنسانية والأخلاقية عن تداعيات تقليص الوكالة لخدماتها في مناطق عملياتها الخمس، محذراً في الوقت ذاته من مغبة عدم الاستقرار إذا لم يتم توفير التمويل اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

وطالب بحر كافة الجهاات المانحة الرئيسة للأونروا بالالتزام بتقديم الدعم المالي للأونروا، داعياً الدول العربية الشقيقة وخاصة السعودية وقطر والإمارات والكويت من أجل التدخل للمساعدة في حل الأزمة المالية للأونروا.

وطالب المفوض العام للأونروا بطرح الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي قبل القدوم على اية خطوة من شأنها المساس بالخدمات الاغاثية والإنسانية والتشغيلية والتعليمية للاجئين الفلسطينيين في كافة مناطق تواجدهم. ودعا برلمانات وحكومات الدول العربية والإسلامية والدولية وخاصة الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين إلى تكثيف الاتصالات الدبلوماسية مع الدول المانحة للأونروا من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية من أجل التغلب على مشكلة العجز المالي في موازنة الأونروا

وفي نهاية المؤتمر أكد بحر أن المجلس التشريعي سوف يتبنى كافة المطالب الخاصة بمنع التقليلات في الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين.

اعتبرت رئاسة المجلس التشريعي خلال مؤتمر صحفي عقدته بغزة، أن أي قرارات تتخذها الأونروا بشأن تقليص خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين أو تأجيل موعد بدأ العام الدراسي 2015 لأكثر من نصف مليون طالب فلسطيني هي جريمة كبرى تؤدي إلى زيادة معاناة الشعب الفلسطيني وتؤدي لتردي الأوضاع الإنسانية والصحية والتعليمية وانتشار الجهل والبطالة وزيادة الجريمة والتطرف.

وأكدت رئاسة التشريعي في مؤتمرها أن توجه الأونروا نحو اتخاذ قرارات بشأن تقليص خدماتها التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين بحجة العجز المالي وعدم وفاء الدول المانحة بالتزاماتها المالية اتجاه الأونروا تمثل تسويقاً جديداً لفكرة الوطن البديل.

وقال الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي خلال المؤتمر الصحفي أن "تقليص خدمات وكالة الغوث له علاقة وثيقة بأبعاد سياسية تمس جوهر القضية الفلسطينية، وهو حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والذي لا يملك أحد على ظهر هذا الكوكب أن يمس به لأنه بالنسبة لنا كفلسطينيين هو حق مقدس".

تأجيل مرفوض

وأكد بحر أن أية قرارات تتخذها الأونروا بشأن تقليص خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين أو تأجيل موعد بدأ العام الدراسي 2015 لأكثر من نصف مليون طالب فلسطيني، تعتبر جريمة كبرى تؤدي إلى زيادة معاناة الشعب الفلسطيني وتردي الأوضاع الإنسانية والصحية والتعليمية وانتشار الجهل والبطالة وزيادة الجريمة والتطرف والذي يؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، كما يقودنا إلى انفجار الوضع الفلسطيني في وجه الاحتلال الصهيوني لأنه هو المسؤول الأول عن ذلك.

وحذر بحر الدول المانحة للأونروا من الآثار الإنسانية والاجتماعية والصحية التي سوف تقع على اللاجئين الفلسطينيين في حال



■ سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

■ هيئة التحرير

حسام علي أبو ججوح - محمد عطية الحميدة

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني



+970 8 2829016



+970 8 2827037



plc.gov.ps



plc.gaza



plcmedia



info.plc@gov.ps

لجنة الرقابة تعقد جلسة
استماع لمسؤولين حكوميين
حول أزمة الكهرباء

الخميس

21 شوال 1436 هـ - 6 أغسطس / آب 2015 م

السنة السابعة - العدد (168)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /

الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

www.plc.ps

خلال استقباله نائب مفوض عام الاونروا

بحر: تأجيل العام الدراسي جريمة كبرى وسيهدد السلم والأمن الدوليين

06 <<<



رئاسة التشريعي ..

تندد بالاعتداء على النائب سعدات
وتعتبر المستوطنين حركة نازية إثر
جريمة حرق الطفل دوابشة

التشريعي:

المقاومة تتسلح بأسباب
النصر وتحظى بتأييد شعبي
منقطع النظير

02 <<<

المجلس التشريعي

يعقد جلسة خاصة

لمناقشة تداعيات

جريمة الاعتقالات

السياسية في الضفة

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني
جلسة خاصة الاسبوع المنصرم لمناقشة
تقرير لجنة الرقابة وحقوق الانسان
بالمجلس حول الاعتقال السياسي في
الضفة الغربية.

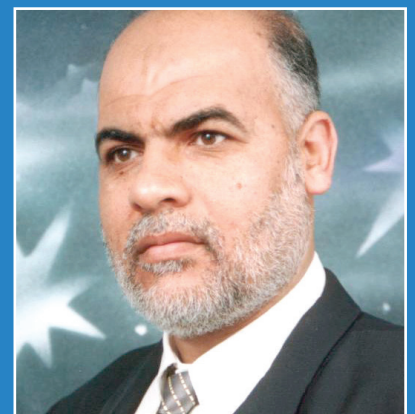
وخلال كلمته الافتتاحية اعتبر الدكتور
أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس
التشريعي إن الاعتقالات السياسية
التي تقوم بها سلطة المقاطعة في
رام الله بحق أبناء شعبنا الفلسطيني
في الضفة مخالفة للقانون الأساسي
الفلسطيني.

5-4 <<<

النائب العبادسة:

إعادة المستوطنين الثلاثة
دليل أن السلطة وكالة
أمنية لحماية المستوطنين

07 <<<



خلال كلمة ألقاها بحفل لتكريم المتفوقات بخان يونس بحر: المقاومة تتسلح بأسباب النصر وتحظى بتأييد شعبي منقطع النظير



به المتفوقات مشيراً لتفوق الطالبة حنان انور عبد الغفور التي انتشلت من تحت أنقاض بيت عائلتها الذي دمره الاحتلال أثناء العدوان الأخير على غزة ولم يكن يعرف أحد هي ميتة ام حية ولكنها رغم الجراحات ورغم الالام تقدمت للامتحان وتفوقت واستطاعت أن تحصل على معدل 98٪، مؤكداً أن ذلك يعتبر انجاز كبير لكل الشعب الفلسطيني.

وفي ختام كلمته قال بحر: "إننا نخوض أشرف معركة في العصر الحديث إنها معركة الكرامة والحرية لتحرير القدس ان شاء الله، نخوض المعركة من اجل تحرير اسرانا في سجون الاحتلال ونقول لهم من هنا من خانيونس البطلة تحية لأسرانا تحية لأسيراتنا والفرج قريب بإذن الله تعالى، ايها الاخوة والأخوات ايته البنات المتوفقات ايها الاء ايته الامهات ايها المعلمون اننا نوكد بإذن الله سبحانه أن شعبنا يعمل من اجل تحرير ارضنا ومقدساتنا وتحرير اسرانا لذلك من حقنا ان نتواصل مع كل العالم مع الدول العربية والاسلامية ومع احرار العالم ليقفوا مع قضيتنا وليقفوا مع حقنا أمتنا بالقدس".

المكتب السياسي لحركة حماس للسعودية قال بحر: "منذ الإعلان عن زيارة الأستاذ مشعل للسعودية حاول البعض ليّ عنق الحقائق ونسجوا أوهاما واتهامات عن المخاطر والتداعيات السلبية التي تحملها الزيارة على وحدة التمثيل الفلسطيني ووحدة الوطن والجغرافيا الفلسطينية، والاتهامات المعهودة التي تزجّ بحماس في لعبة المحاور الإقليمية، وبدأ أن التدليس قد أضى السلاح الأمضى لهؤلاء من أجل تشويه نتائج الزيارة وحرمان غزة من رحيق الدعم العربي الذي انتظرتة طويلا بفارغ الصبر".

وخاطب الطالبات المتفوقات بقوله: "انني في هذه المناسبة أنصحكن بتقوى الله سبحانه وتعالى والسير على درب العلامات اللواتي حفظن القرآن الكريم وتذكرن دوما قوله الله تبارك وتعالى "واتقوا الله ويعلمكم الله" وكن على يقين أن الله تبارك وتعالى سيفتح امامكن افاق العلم وافاق التطور، واذكرن قول الشاعر حين قال "لو كان في العلم من دون التقى شرف لكان أشرف خلق الله إبليس".

وأشاد بحر بالصبر والمثابرة التي تمتعت

قال د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن المقاومة الفلسطينية تتسلح بأسباب النصر وتحظى بتأييد شعبي منقطع النظير على الرغم من كل المؤامرات التي تحاك ضد شعبنا البطل، وقد بدا ذلك واضحا أثناء العدوان الخير على القطاع حيث كان يخرج الأهالي من تحت الأنقاض ليوجهوا التحية للمقاومة ويحثوها على الاستمرار في ضرب العدو في مقتل.

جاءت أقوال بحر أثناء إلقاءه كلمة بحفل نظمتة الكتلة الإسلامية لتكريم المتفوقات بمحافظة خان يونس بحضور المتفوقات وذويهن ولغيف من الشخصيات الاعتبارية والمجتمعية.

ونوه بحر لأن شعبنا مصمم على تحرير أرضه على الرغم من الحصار وأضاف بقوله: "نحن سائرون نحو التحرير ونعمل من أجله ليل نهار فقد أبدعت مقاومتنا بالإعداد والجهاد والقتال، كما أبدع طليتنا في التحصيل العلمي والتفوق رغم الظروف الصعبة التي نحياها في قطاع غزة".

وعلى صعيد زيارة خالد مشعل رئيس

رئاسة التشريعي

التشريعي يندد بالاعتداء على النائب سعدات ويعتبر المستوطنين حركة نازية إثر جريمة حرق الطفل دوابشة

شجب واستنكار

استنكر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز دويك قيام رئيس البرلمان الدولي بزيارة بعض الكتل البرلمانية متجاهلاً العنوان الرئيسي والشرعي للشرعية الفلسطينية متمثلاً برئيس المجلس وهيئة المكتب، الأمر الذي يخالف كل التقاليد والأعراف الدبلوماسية وقواعد العمل والتواصل البرلماني.

وطالب رئيس البرلمان الدولي بالاعتذار عن هذا السلوك ومراعاة الأعراف والتقاليد المتبعة في العمل البرلماني في أية زيارة قادمة مؤكداً على أنه لا يستطيع أحد أن يتجاهل إرادة الشعب الفلسطيني الذي هو فقط من يختار ممثليه في كافة مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، جاء ذلك في برقية احتجاج أرسلها السيد رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. عزيز دويك لرئيس البرلمان الدولي بهذا الخصوص.

النازية الحقيقية

وصف د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي المستوطنين الصهاينة بالحركة النازية إثر اقدامهم على حرق الطفل علي دوابشة، مؤكداً في تصريح صحفي أن احراق منزل عائلة دوابشة يمثل جريمة حرب وابادة، مطالباً المجتمع الدولي بتشكيل محاكم خاصة بجرائم الاحتلال والمستوطنين بحق الشعب الفلسطيني.

وأشار بحر إلى أن رد السلطة الفلسطينية رد شكلي وباهت وضعيف لا يرقى لمستوى الجريمة، داعياً المقاومة بكافة أشكالها وقواها إلى الرد على هذه الجريمة النكراء بكل سبل الرد، مطالباً السلطة وأجهزتها الأمنية برفع يدها الثقيلة عن المقاومة في الضفة وإيقاف التنسيق الأمني والعودة إلى أحضان شعبنا.

اقتحامات الأقصى تصعيد خطير

وأكد بحر أن اقتحام القيادات السياسية والاستيطانية الصهيونية للأقصى يشكل تصعيداً خطيراً، ملفتاً لأن وزراء وسياسيون وشخصيات صهيونية اعتادت في الأونة الأخيرة على تلك الاقتحامات الأمر الذي يعتبر تصعيداً خطيراً، ومقدمة لإقامة الهيكل المزعوم. وشدد بحر في بيان صحفي على أن اقتحام واستباحة "الأقصى" يشكل تهيةاً وتمهيداً لخطوات صهيونية أكبر خلال الفترة المقبلة، مشيراً لأن اقتحام الأقصى في ذكرى خراب الهيكل المزعوم كما يعتقد الصهاينة يمنح العدوان على "الأقصى" بعداً دينياً خطيراً ويشي بحجم التكالب والتوافق من قبل مختلف الأحزاب والأطراف والتيارات الصهيونية على المساس بالأقصى وبناء الهيكل على أنقاضه.

جريمة نكراء

إلى ذلك أدان د. أحمد بحر اعتداء قوات الاحتلال الصهيوني على النائب أحمد سعدات، واصفاً الاعتداء بأنه جريمة نكراء بحق نائب فلسطيني منتخب شعبياً ويتمتع بالحصانة البرلمانية وفق الأصول القانونية والتقاليد الدستورية.

وكانت وحدة القمع الخاصة (الإسرائيلية) قد اعتدت بالضرب مؤخرًا على النائب المختطف سعدات وبعض الأسرى في سجن نفحة مما تسبب بوقوع عدة إصابات في صفوف الأسرى، ودعا بحر في تصريح صحفي الكتل والقوائم البرلمانية لعقد جلسة خاصة موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة لبحث أمر الاعتداء الصهيوني على النائب المختطف "سعدات" واستمرار الاحتلال في اختطاف نواب الشرعية الفلسطينية.

كما دعا بحر البرلمانات العربية والإسلامية والدولية إلى إدانة جرائم الاحتلال بحق النائب المختطف "سعدات" وكافة إخوانه من النواب المختطفين في سجون الاحتلال، واتخاذ كافة الخطوات والآليات الكفيلة بالضغط على الاحتلال وإجباره على الإفراج عن النواب المختطفين، والعمل على تفعيل القضية في كافة المؤسسات والمحافل الدولية.

النائب عطون يهنئ السفير المغربي بمناسبة ذكرى عيد الجلوس

محمد السادس.

وقد تناول الحديث ضرورة الاهتمام العربي بالمقدسات الإسلامية في فلسطين أمام الغطرسة الاحتلالية بحق المسجد الأقصى المبارك وأمام الهجمة الشرسة التي تشن على القدس وأهلها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

منوهاً للعلاقات الأخوية التي تربط الشعبين الشقيقين، ومقدماً الشكر للمملكة المغربية وقيادتها الحكيمة على دورها المميز في مناصرة قضايا الأمة وخاصة القضية الفلسطينية وبشكل خاص الدعم والاسناد لملف القدس من خلال لجنة القدس التي يرأسها جلالة الملك

هاتف النائب المبعد عن القدس أحمد عطون سعادة السفير المغربي "محمد الحمزاوي" مقدماً له التهئة بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لجلوس العرش لجلالة الملك محمد السادس. وأكد عطون على متانة العلاقات الأخوية بين الشعبين الفلسطيني والمغربي،



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

دماء الدوابشة ستشعل انتفاضة جديدة

من جديد يخرج علينا الصهاينة المجرمين بجريمة بالغة الخطورة يحاولون فيها إرهاب أهلنا الكرام في الضفة وكسر إرادتهم وحملهم على الاستسلام لإرادة الأمر الواقع، فكانت جريمة إهراق المستوطنين البغاة الدوابشة قبل أيام في دوما جنوب نابلس، والتي أدت إلى استشهاد الرضيع على الدوابشة وإصابة أفراد أسرته بإصابات بالغة الحرج والخطورة، ومن قبلها إهراق الفتى محمد أبو خضير في القدس على يد حفنة من المستوطنين قبل ما يزيد عن عام، وذلك في إطار سلسلة من الجرائم والمجازر التي ارتكبت بحق شعبنا قديما وحديثا، وتجلت أوضح ما يكون في مجزرة دير ياسين وغيرها من المجازر طوال العقود الماضية، وصولا إلى حرب الإبادة التي شنها الكيان الصهيوني لاستئصال وقهر شعبنا ومقاومته في قطاع غزة قبل عام تقريبا.

إن العبرة الأهم التي يمكن استخلاصها من وراء كل الجرائم الصهيونية التي استخدم فيها الاحتلال ترسانته الحربية الغاشمة وجند قطعان مستوطنيه للنيل من أبناء شعبنا، تكمن في استحالة كسر إرادة شعبنا أو حمله على التنازل عن حقوقه وثوابته الوطنية أو دفعه للتكذب عن مسار المقاومة والتحرر الوطني مهما بلغت الآلام والمعاناة والتضحيات.

يخطئ العدو حين يعتقد أنه قادر على فرض إرادته بالقوة الغاشمة أو بارتكاب الجرائم البشعة بين الحين والآخر، فالدماء الفلسطينية التي ما فتئت تراق في ميادين الشرف والبطولة لا تكسرها أو تفتت في عضدها هذه الجرائم بقدر ما تزيدها قوة على قوتها، وثباتا على ثبات، وصمودا فوق صمود، وتجعلنا أكثر إصرارا على التمسك بحققنا في المقاومة حتى النصر والتحرير، وأكثر تمسكا بحقوقنا المشروعة وثوابتنا الوطنية غير القابلة للمساومة أو التفريط في أي وقت من الأوقات وتحت أي ظرف من الظروف.

ألم تعظ قادة الاحتلال من تجاربهم السابقة ويدركوا أن محاولاتهم للمساس بالارادة الفلسطينية وتوهين عزم شعبنا ومقاومته الباسلة، أشبه ما تكون بمحاولات العاجزين الغرقى في بحر الفشل والخيبات المتواصلة، وأن شعبنا ومقاومته عصي على كل أشكال التكريع والإخضاع أيا كانت الظروف؟!

ليمتشق الصهاينة ومستوطنيتهم المجرمين لواء التهديد والتخريب كما يشاءون، وليخططوا لإيقاع الأذى بشعبنا كما يريدون، فوالله لن يجدوا منا إلا كل ثبات ورباط وصمود، ولن يجدوا فينا إلا مقاومة باسلة عظيمة تتقن فن الدفاع عن شعبها وقضيتها، وتحرص على الموت كما يحرسون هم على الحياة.

إن جرائم الاحتلال اليوم تشكل فاتحة لمرحلة جديدة من مراحل الصراع مع العدو الصهيوني، مما يستدعي من شعبنا ومقاومته إطلاق حملة دبلوماسية وإعلامية خارجية من أجل فضح حقيقة النوايا والمخططات والجرائم الصهيونية، وتنظيم فعاليات جماهيرية تشارك فيها كل فعاليات وشرائع المجتمع الفلسطيني من أجل تمثيل الصف الداخلي وإرسال رسائل مهمة للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي، فضلا عن حث كل المحبين لشعبنا على التحرك الفاعل والضغط المؤثر في وجه الاحتلال عبر مختلف الأساليب والوسائل الممكنة والمتاحة في كل عواصم القرار الدولي.

ولأهلنا في الضفة الغراء نؤكد لهم أن أهلهم وأحبهم في غزة لا زالوا على العهد والوعد مع خيار الجهاد والمقاومة والكفاح، وأن قبلتهم لن تنحرف يوما عن القدس والمقدسات، وأن هموم الواقع وضنك العيش وشدة الحصار وثقل المؤامرات لا يمكن أن تنسيهم حقوقهم وثوابتهم الوطنية، أو ترغمهم على بيع الآمال والطموحات الوطنية بثمن بخس في سوق النخاسة السياسية الاستسلامية.

إننا نناشد المقاومة الفلسطينية في الضفة بالرد السريع على هذه الجريمة المروعة، وسواها من جرائم الاحتلال، وندعو في الوقت ذاته الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة لرفع يدها الثقيلة عن المقاومة هناك والعودة إلى أحضان شعبها، فالوطن لا يزود عنه ويدافع عن حياضه ويتولى حماية أبنائه إلا رجال المقاومة وصناديدها البواسل الذين يتقنون التفاهم والتعامل مع العدو الصهيوني بلغة القوة التي يفهمها ويدرك آثارها وشدتها وتفعّل فيه الأفاعيل.

وختاماً.. فإن الضفة وغزة وكل فلسطين ستكون دوما كما كانت عنوانا للحرية والصمود والكرامة الوطنية الفلسطينية، ومقبرة لكل الغزاة الحاقدين، وعلى صخرة صمودها ستتحطم كل المؤامرات والمخططات الصهيونية، وسيبقى شعبنا متمسكا بحقوقه وثوابته الوطنية حتى النصر والتحرير بإذن الله.

فمزيديا من الصبر والثبات والصمود.. ومزيديا من الوحدة والتوحد في خندق المقاومة.. "إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص" "والله غالب على أمره لكن أكثر الناس لا يعلمون"

اللجنة الاقتصادية تعقد جلسة استماع لإدارة هيئة المعابر التجارية



ومن جهته أوضح مدير معبر كرم ابو سالم حمدان رضوان بأنه تم اتلاف الكثير من الاطعمة مثل اللحوم والشوكلاته لاكتشاف تلاعب التجار بتاريخ الانتهاء، وبين الزريعي أن العقوبات المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك على هؤلاء لا تعتبر عقوبات كافية أو رادعة.

وطالب بضرورة تعديل قانون حماية المستهلك وخاصة المواد المتعلقة بالغرامات والعقوبات للتجار المخالفين الذين يحاولون ادخال الضائع غير المطابقة للمواصفات الفلسطينية او منتهية الصلاحية التي من شأنها أن تضر بحياة المواطن.

وقد نهاية اللقاء أكد أعضاء اللجنة الاقتصادية على ضرورة متابعة هذا الموضوع مع كافة الجهات ذات العلاقة بهدف إيجاد الحلول المناسبة لهذه الاشكاليات بشكل سريع لكي يعمل المعبر التجاري على أفضل وجه، ولتسهيل تقديم الخدمة للتجار والمستوردين.

وفحص البضائع التي تدخل قطاع غزة. من جهته أوضح الزريعي وجود ضغط كبير على الموظفين في المعبر بسبب نقص الموارد البشرية في تغطية فحص السيارات بشكل سليم حيث لا يتجاوز عدد المفتشين 5 موظفين في الفترة الواحدة، وأكد ان المعبر بحاجة ماسة جدا لزيادة عدد الموظفين من أجل سير العمل بشكل طبيعي، وبين أن المعبر يعاني من عدم توفر الخدمات الفنية مثل غرف للموظفين ومعرشات لفحص السيارات، وانقطاع الكهرباء بشكل متكرر يوميا مما يعيق متابعة العمل لإدخال البيانات على الحاسوب وكذلك اتمام الاجراءات الادارية والفنية المطلوبة انجازها لإدخال البضائع والشاحنات.

واشار إلى وجود عدد من التجار يحاولون باستمرار ادخال بضائع فاسدة تضر بصحة المواطنين، وقال: " لقد اتلفت الوزارة كميات كبيرة من الأغذية الفاسدة والمزورة من حيث تاريخ الانتاج".

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع لإدارة هيئة المعابر التجارية بوزارة الاقتصاد الوطني، حيث استمعت اللجنة للوكيل المساعد لشؤون المعابر عبد الفتاح الزريعي، مدير عام المعابر رامي أبو الريش، ومدير معبر كرم أبو سالم حمدان رضوان، وحضر الجلسة رئيس اللجنة الاقتصادية عاطف عدوان، وأعضاء اللجنة النواب يوسف الشرافي، سالم سلامة، وجمال نصار، وذلك يوم أمس الأول بمقر المجلس التشريعي.

وافتح اللقاء النائب عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية بالحديث عن أهمية المعابر وضرورة بذل مزيد من الجهود بغية تقديم الخدمة الأفضل للمواطنين من خلال المعابر، ثم استوضح عدوان من وفد الاقتصاد عن آلية العمل في معبر كرم ابو سالم الذي تدخله حوالي 570 شاحنة يوميا، مستوضحا عن عدد الموظفين الذين يعملون في المعبر في متابعة

لجنة التربية بالتشريعي تصدر توصياتها بشأن عدد من القضايا المهمة



الأسرى بشأن أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، بالإضافة لمناقشة تداعيات أزمة وكالة الغوث الدولية ونيتها تقليص بعض خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين وخاصة برنامج التعليم وما أشيع عن احتمال تأجيل العام الدراسي في مدارس الاونروا، وأصدرت اللجنة عدد من التوصيات والقرارات للجهات المعنية من أجل البدء بمعالجة هذه القضايا على جناح السرعة، بما لا يتعارض مع الأصول والقانون.

العبادة، يونس أبو دقة، جميلة الشنطي، وهدى نعيم.

وناقشت اللجنة أوضاع الجامعات الفلسطينية، والمنح الجامعية المقدمة من الخارج خاصة من دولة فنزويلا، كما ناقشت اللجنة قضايا المدارس الحكومية ومشاكل المقاصف فيها.

وتناول الاجتماع أوضاع المستشفيات الحكومية في وزارة الصحة، بالإضافة لمناقشة مستفيضة لتقرير صادر عن وزارة

أصدرت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي عدة توصيات بعد مناقشة عدد من القضايا المهمة المطروحة على أجندة اجتماعها الدوري الذي عقده مؤخرا بمقر المجلس التشريعي الفلسطيني.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، ومقررها النائب خميس النجار وأعضاء اللجنة النواب يوسف الشرافي، محمد شهاب، سالم سلامة، يحيى

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة لمناقشة

د. بحر: الاعتقال السياسي يقطع الطريق على جهود تحقيق المصالحة



مداخلات النواب

وهو يخدم في اتجاه واحد، بحيث يتعرف الاحتلال على إمكانيات المقاومة من خلال أجهزة الأمن الفلسطينية بالضفة، وهذه هي الخيانة الواضحة التي لا تحتاج إلى تفسير حسب قوله.

وشدد النائب عدوان أن الرئيس محمود عباس أثبت ولاءً غير مسبقاً للاحتلال الإسرائيلي، وانفرد دون القيادات السياسية في عملية خيانية واضحة بالتنازلات المجانية للاحتلال.

جريمة وطنية وأخلاقية

من جهته نوه النائب يونس أبو دقة إلى أن الاعتقال السياسي يعد جريمة وطنية وأخلاقية، وقد مارس سلطة محمود عباس أبشع الجرائم تجاه المقاومين الفلسطينيين الذي يعملون على تحرير أرضهم.

وتساءل أبو دقة مستغرباً: "ما الذي فعلته السلطة بحق المقاومين؟، لقد قامت باعتقالهم وتعذيبهم ونسقت مع الاحتلال لإلقاء القبض عليهم والزج بهم في السجون".

وأضاف: "الوطن الآن منقسم بين مشرّعين مشروع المقاومة والتحرير ممثلاً بفصائل المقاومة، ومشروعاً خيانياً يؤمن بحق الاحتلال في أرضنا ويعمل على محاربة المقاومة، وبالتالي فإن حركة فتح مدعوة اليوم لتبرئ نفسها من أفعال

وجهان لعملة واحدة

بدوره أكد النائب يوسف الشرافي أن السلطة والاحتلال وجهان لعملة واحدة، حيث باتت الدعوة واضحة لتبيض سجون السلطة من المعتقلين السياسيين وتبيض سجون الاحتلال من المقاومين، موضحاً أن تقرير لجنة الرقابة يبرز مدى جريمة الأجهزة الأمنية بحق الشرفاء والمقاومين، مشيراً إلى أن اعتقال أبناء الكتلة الإسلامية الفائزين بانتخابات جامعة بير زيت يؤكد أن السلطة لا رغبة لديها بالشراكة بل هم يسعون للاستحواذ على كل شيء.

وقال الشرافي: "لم نر هذه الأجهزة الأمنية حين استشهاد العشرات من أبناء شعبنا في الضفة الغربية واختطاف المواطنين من قلب مدن الضفة على يد الاحتلال، ولم نسمع صوت لهذه الأجهزة عندما اقتحم المستوطنون المسجد الأقصى واعتدى جنود الاحتلال على المرابطين المقدسين. وأوصى الشرافي بدعم ورغد تقرير لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بمزيد من الأرقام وترجمته وإيصاله لكل الجهات الدولية المعنية.

أم الخبائث

من ناحيته قال النائب عاطف عدوان إن التنسيق الأمني يعتبر كالخمر أم الخبائث، ويهدف أساساً إلى حفظ أمن الاحتلال

بعضهم، مما يؤشر إلى خطورة الانتهاكات.

اقتحامات همجية

وأضاف العبادسة أن الأجهزة الأمنية تقوم باقتحام بيوت المواطنين بشكل همجي وفي أوقات متأخرة من الليل، والعبث بمحتوياتها وتحطيم أثاثها، وتعريض حياة المعتقلين السياسيين للخطر نتيجة عدم اكتراث الأجهزة الأمنية لإضرابهم عن الطعام. وبين العبادسة أن الاعتقال السياسي على خلفية المقاومة شكل جريمة وطنية أضرت بالعمل الوطني الفلسطيني، وشكلت عقبة في طريق التحرر، ومن أبرز هذه الآثار المدمرة ضرب الوحدة الوطنية وتعميق الخلافات بين فصائل العمل الوطني، وشردمة الحركة الوطنية التحررية وتفتيتها، وحرف بوصلتها عن هدف التحرير واشغالها في صراعات داخلية.

ولفت لأن الاعتقال السياسي أدى إلى تعميق الانقسام الفلسطيني وإطالة أمده والتهرب من استحقاقات المصالحة الفلسطينية، وتفتيت النسيج المجتمعي وضرب السلم الأهلي والوئام الوطني وخلق مساحات واسعة من الكراهية بين أبناء العائلة الواحدة.

التوصيات

وأوصى التقرير اعتبار جميع أشكال التنسيق الأمني مع الاحتلال خيانة وطنية عظمى، داعياً لإعادة بناء العقيدة الأمنية لأجهزة السلطة على أسس أخلاقية ودينية ووطنية، وإعادة هيكلة الأجهزة بما يحافظ على أمن المواطن الفلسطيني، ويحمي المقاومة، ويصون المشروع الوطني.

كما أوصى التقرير بإطلاق مشروع تثقيفي إعلامي تربوي تشترك فيه الوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز ثقافة المقاومة، وحماية المجتمع الفلسطيني من مخاطر التعاون مع المحتل تحت أية عناوين خادعة مثل التنسيق الأمني الذي لا يعدو عن كونه تخاير أمني مع المحتل ليس إلا.

وحمل العبادسة الحمد لله وحكومته المسؤولية الكاملة عن جرائم الاعتقال السياسي، مطالباً المؤسسات الفلسطينية القضائية بمحاكمته، داعياً فصائل العمل الوطني لتشكيل جبهة لحماية المقاومة والوقوف في وجه سياسة الاعتقالات السياسية.

كما أوصى التقرير بالدعوة لإجراء انتخابات عامة، وتمكين الشعب من اختيار قيادته، وتشكيل حكومة وطنية ترعى مصالح الشعب الفلسطيني وتحمي المقاومة، داعياً حركة فتح لاتخاذ موقف واضح وصريح ضد ظاهرة الاعتقال السياسي، واتخاذ مواقف عملية وعدم الاكتفاء بالشعارات والتصريحات الإعلامية.

وناشد التقرير الدول العربية المعنية بوحدة الشعب الفلسطيني الضغط على سلطة أوسلو لوقف سياسية التنسيق الأمني كأحد أهم الأدوات التي تضرب وحدة الشعب الفلسطيني وتعيق المصالحة الفلسطينية.

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة خاصة الأسبوع المنصرم لمناقشة تقرير لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بالمجلس حول الاعتقال السياسي في الضفة الغربية.

وخلال كلمته الافتتاحية اعتبر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي إن الاعتقالات السياسية التي تقوم بها سلطة المقاطعة في رام الله بحق أبناء شعبنا الفلسطيني في الضفة مخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني، وللقانون حماية المقاومة، ولاتفاق القاهرة 2011 الذي ينص صراحة على أن التنسيق الأمني مع الاحتلال يعدّ

خيانة وطنية عظمى. وأشار بحر إلى أن الاعتقال السياسي يعد مخالفاً لكافة المواثيق والأعراف الدولية التي وقع عليها محمود عباس نيابة عن الشعب الفلسطيني، ويقطع الطريق على جهود تحقيق المصالحة الوطنية والتوافق الداخلي، ويكرس الانقسام السياسي والجغرافي بين جناحي الوطن، ويعمل على تفتيت النسيج الاجتماعي الفلسطيني الداخلي، ويهدم الأواصر والعلاقات الفصائلية، ويقضي على فرص بناء استراتيجية وطنية مشتركة وصف فلسطيني موحد ضد الاحتلال.

ولفت بحر إلى أن عباس تعمد حصار غزة وإعاقة الإعمار وقطع رواتب الموظفين الذين هم على رأس عملهم واستولى على عائدات الضرائب والإيرادات والمنح والمساعدات المخصصة لغزة بمبلغ إجمالي قيمته (129) مليون دولار شهرياً.

وختم قائلاً "فإن بقي الأمر كذلك فسيسجدنا التاريخ عن أخطر شخصية (في هذا العصر) ضد القضية الفلسطينية ألا وهو السيد محمود عباس".

تقرير لجنة الرقابة

بدوره استعرض رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بالتشريعي النائب يحيى العبادسة تقرير لجنته مبيناً أن السلطة الفلسطينية اعتمدت الاعتقال السياسي منهجاً ثابتاً لتحصيل المعلومات وتزويد الاحتلال بها، وسخرت كافة أجهزتها الأمنية والاستخبارية لنزع الاعترافات من رجال المقاومة، وقد ترجمت السلطة ذلك بتنفيذ حملات الاعتقال السياسي لكل من يخالف نهجها السياسي، حتى أنها اعتقلت منذ الانقسام وحتى الآن ما يقارب من (12350) معتقلاً، بينما بلغ عدد المعتقلين السياسيين منذ تشكيل حكومة الوفاق وحتى الآن (1355) معتقلاً.

ونوه العبادسة لأن عمليات الاعتقال السياسي يرافقها غالباً انتهاكات أخرى منها مخالفة إجراءات القبض والتفتيش والتوقيف والاستدعاء، وانتهاك حقوق المعتقلين أثناء احتجازهم، والحجز التعسفي الذي يعاقب القانونون مرتكبيه.

وشدد على أن المعتقلين يتعرضون لعمليات تعذيب قاسية، علاوة على احتجازهم في ظروف مهينة، بالإضافة لممارسة التعذيب الجسدي والنفسي بحقهم، مشيراً لأن تلك الظروف أدت إلى وفاة

تداعيات جريمة الاعتقالات السياسية في الضفة

النواب: التنسيق الأمني والاعتقال السياسي جرائم يعاقب عليها القانون



العبادة: سلطة الضفة تمارس سلوكاً همجياً بحق المواطنين الشرفاء

شعبنا أن حملة الاعتقالات السياسية للمقاومة في رمضان الماضي كان الهدف الأساسي منها هو معاونة الاحتلال على كشف المقاومين الذي ينفذون العمليات ضد الاحتلال في الضفة الغربية، وقامت السلطة باعتقال 300 مقاوم على الأقل من حركة حماس حينها، والسلطة وأجهزتها يباهون أنهم يعتقلون المقاومين من كل الفصائل.

وتابع: "السلطة وقفت أمام كل الحركات الشعبية التي نادت بالوقوف بجانب غزة في الحروب السابقة، والسلطة أجهضت الكثير من المحاولات للانتصار للمسجد الأقصى في الضفة الغربية". ودعا الحية أبناء شعبنا في الضفة الغربية للوقوف في وجه الاعتقال السياسي والتمرد عليه، معترا ذلك تمرداً مشروعاً، مطالباً فصائل المقاومة أن يكون شرط من شروطها لصفقة تبادل أسرى مع الاحتلال العمل على الإفراج عن المقاومين المعتقلين في سجون السلطة.

رصد وتوثيق الجرائم

من ناحيته دعا رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول إلى رصد وتوثيق أسماء من يمارسون التنسيق الأمني ومحاكمتهم فلسطينياً بتهمة التخابر مع الاحتلال، منوهاً لأن جرائم السلطة كما جرائم الاحتلال لا بد لها من توثيق تمهيداً لتقديمها للجهات القضائية بغية الشروع بمحاكمة المتهمين حين تنهياً الظروف المناسبة لذلك.

خلال المرحلة الماضية نحو 500 صهيوني دخلوا إلى مناطقها بالخطأ، في حين أن المقاومة تبذل الدماء من أجل أسر جندي صهيوني لتقوم بعد ذلك بعقد صفقة تبادل مشرفة للإفراج عن الأسرى في سجون الاحتلال.

مشيراً لأن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية تمارس تنافس مذموماً وطنياً، يتمثل بمنافسة الاحتلال على اعتقال المجاهدين والشرفاء من أبناء شعبنا، وتمارس بحقهم التعذيب والابتزاز. ودعا المصري الشعب الفلسطيني إلى الانتفاض في وجه التخابر والتنسيق الأمني، وطالب المقاومة بالدفاع عن نفسها، مضيفاً: "يجب أن تعلم الجبهة الشعبية أن من نتائج التخابر الأمني مع الاحتلال اعتقال الأسير النائب أحمد سعدات، ويجب أن تعلم حركة فتح أن من نتائج التخابر الأمني اعتقال الأسير فؤاد الشوبكي..".

المقاومة هي القيادة

بدوره أكد النائب يونس الأسطل أن قناعة العالم اليوم تزداد بأن المقاومة هي القيادة التي تمثل الشعب الفلسطيني، وليس التيار الآخر المتعاون مع الاحتلال، مشيراً إلى أن عدد كبير من المتنفذين من قيادات السلطة وأبناء محمود عباس الذين يعيشون في الثراء الفاحش نتيجة التعاون مع الاحتلال هم من يتبنون نظرية التنسيق الأمني المقدس من وجهة نظرهم.

تمرد مشروع

من جهته قال النائب خليل الحية: "لابد أن نذكر

وطالب أبو راس بعمل إحصاء دقيق لجميع القيادات والشخصيات الأمنية والمدنية المتورطة في الخيانة والعمالة ومحاكمتهم ولو غيابياً. وأكد أبو راس أن وصف التنسيق الأمني بالمقدس من قبل رئيس السلطة محمود عباس ينفي عنه صفة الانتماء للشعب الفلسطيني.

أوسلو اتفاقية أمنية

من جهته قال النائب سالم سلامة: "لقد ثبت أن اتفاق أوسلو كان اتفاقاً آمناً ضد المقاومة وبغية عدم السماح بظهور أي رأي مخالف أو مقاوم للاحتلال".

وأكد سلامة أن المجلس التشريعي سن قانوناً يجرم التنسيق الأمني مع الاحتلال ويعتبره خيانة عظمى، وبالتالي هذا يستدعي حصر كل من يقوم بذلك، وتقديمه للمحاكمة حسب الأصول والقانون.

واستغرب سلامة عدم التزام السلطة الفلسطينية بما تم التوقيع عليه في اتفاقيات المصالحة في القاهرة ومكة والدوحة في مقابل التزامها بالاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال.

وأضاف: "لم نسمع من السلطة أي كلمة تجاه اعدام الاحتلال للشباب في الضفة الغربية بدم بارد، ولكن شعبنا يعرف كيف يتخلص من قيوده، وسيثور على كل من يخون القضية".

تنافس مذموم

من ناحيته أشار النائب مشير المصري إلى أن السلطة الفلسطينية أعادت من مناطق نفوذها

السلطة المخالفة للقانون والخارجة عن كل السياقات الوطنية والأخلاقية".

فتح تغرد خارج السرب

من ناحيته أكد النائب إسماعيل الأشقر أن وثيقة الاتفاق الوطني التي تمت عام 2011 أكدت أن شعبنا يعيش في مرحلة التحرر الوطني، وبالتالي أي معلومات يتم إعطاؤها للعدو تعتبر خيانة، وقد وقعت حركة فتح على هذه الوثيقة بشكل رسمي.

وقال: "أجمعت الفصائل الفلسطينية كافة أن التنسيق الأمني خيانة وطنية، متوافقة على تحريم الاعتقال السياسي، بالتالي فإن حركة فتح تغرد خارج السرب الوطني الفلسطيني، ومحمود عباس يخالف الكل الوطني الفلسطيني عندما يقول إن التنسيق الأمني الذي تمارسه أجهزة أمن السلطة مقدس".

وأضاف: "هؤلاء ارتبطت مصالحهم بمصالح الاحتلال وفي التاريخ عبرة، سيبقى هؤلاء ما بقي الاحتلال وسيرحلون عندما يرحل الاحتلال، وعلياً أن نصعد المقاومة ضد الاحتلال هذا هو الحل لرحيل المتآمرين".

محاكمات قضائية

بدوره تساءل النائب مروان أبو راس عن دور منظمة التحرير وموقفها مما يجري، وتساءل مستغرباً عن دور رئيس المجلس الوطني ونائبه اللذان ضجت بهما وسائل الإعلام في النزاع على الصلاحيات والنفوذ.

التشريعي يستقبل نائب مفوض عام الاونروا ويعتبر خطة تقليص الخدمات سياسية بامتياز



حذر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني من تقليص خدمات وكالة الغوث الدولية، مؤكداً بأن تأجيل العام الدراسي يعتبر جريمة كبرى ستؤدي إلى انفجار الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال، جاء ذلك لدى استقبال بحر لنائب مفوض عام الاونروا ساندر ميتشل والوفد المرافق لها في مكتبه بمقر التشريعي مطلع الأسبوع الجاري بحضور النائب محمد فرج الغول، النائب هدى نعيم، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون. وحمل بحر المجتمع الدولي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين مسؤولية ما يجري، مؤكداً أن مشكلة الوكالة هي مشكلة سياسية بامتياز وليست مشكلة مالية. ولفت إلى أن الحديث عن تأجيل العام الدراسي لنصف مليون مواطن فلسطيني يعد كارثة على شعبنا، وشدد على رفض شعبنا جميع محاولات التواطين، وقال "اللاجئون هم جوهر القضية الفلسطينية وعودتهم حق لا يمكن أن نتنازل عنه". وعبر عن رفضه لتقليص عدد موظفي

الوكالة أو تقليص خدماتها الطبية والتعليمية، ملفتا لأن قرار تأجيل العام الدراسي في حال تم اتخاذه يعد جريمة كبرى بحق شعبنا الفلسطيني. وجدد بحر تحذيره من المساس بقضية اللاجئين، مشدداً ضرورة رفع قضية عجز

الوكالة المالي إلى مجلس الأمن الدولي لإلزام الممولين بدفع الاستحقاقات المالية، وتابع "قرار تأجيل التعليم إن حصل فهو سياسي بامتياز ويهدد السلم والأمن الدولي". ومضى يقول "توقعنا أن زيادة المساعدات في برنامجي التعليم والصحة وليس تقليصها

استمرارها". من جهتها أكدت نائب مفوض عام الأونروا ساندر ميتشل أن الوكالة لم تتخذ قراراً بتأجيل العام الدراسي وأن هذا القرار منوط بالمفوض العام بالأونروا، ملفتة إلى أن إدارة الاونروا تبذل جهود كبيرة من أجل الحصول على التمويل الكافي لاستمرار الوكالة في تقديم خدماتها للاجئين، وقالت "حذرنا الجميع من النتائج الخطيرة نتيجة عدم الحصول على التمويل الكافي"، كما قدمت شرحاً وافياً عن الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين في مناطق التي يتواجدون فيها، مستعرضة جهود منظمتها لتدارك الأزمة وتطويرها. وفي نهاية اللقاء عقد أمين عام التشريعي د. نافذ المدهون والمستشار الإعلامي للاونروا عدنان أبو حسنة مؤتمراً صحفياً أوضح فيه مجريات اللقاء، حيث عبر المدهون عن رفض التشريعي تقليص خدمات الاونروا، من ناحيته أكد أبو حسنة أن المنظمة الدولية لم تتخذ قراراً نهائياً بشأن تأجيل العام الدراسي.

المجلس التشريعي يستضيف طالبات أكاديمية بناء للقيادات الواعدة

استضاف المجلس التشريعي كوكبة من طالبات منتدى الشباب الحضاري التابع لمؤسسة ابداع للأبحاث والدراسات والتدريب، ضمن مشروع أكاديمية بناء للقيادات الواعدة، وذلك بمقر المجلس التشريعي الفلسطيني في مدينة غزة. والتقت الطالبات أثناء زيارتهن للتشريعي بالنائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر، والنائب جميلة الشنطي، حيث رحب بحر بالوفد الزائر وبطلبة إعداده وإدارته، واستعرض تجربة المجلس التشريعي خلال مسيرة عمله في الأعوام الماضية وأهم الإنجازات التي حققها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وكذلك أشار إلى العقبات التي واجهت عمل المجلس بفعل الانقسام والحصار والاحتلال. وأكد أن دور المجلس التشريعي في العلاقات الخارجية في السابق كان متعثر بسبب العراقيل التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني لتحركات نواب المجلس في الخارج، والتي بدأت تتلاشى، وقال "هذه العقبات كانت على أشدها بعد حرب الفرقان وبعد الجولة التي زارت بها رئاسة المجلس ونوابه (19) دولة عربية وأوروبية وإسلامية، ومن ثم استقبال المجلس لوفود برلمانية جاءت من عدة دول عربية وإسلامية وأوروبية".

وتحدثت عن بداية الانتخابات الفلسطينية في 25 يناير عام 2006م بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام 2005م، حيث أثمرت هذه الانتخابات فوز حركة "حماس"، مما أربك المشهد السياسي الفلسطيني والعربي والدولي. من جهتها استعرضت النائب جميلة الشنطي



عقدت لجنة الرقابة في المجلس التشريعي جلسة استماع لمسؤولين من سلطة الطاقة ووزارة المالية وشركة توزيع الكهرباء، وخبراء آخرين لمناقشة التمييز الواضح في تقديم خدمة الكهرباء بين مواطني غزة والضفة، بحضور رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس النائب يحيى العبادسة، ومقرر اللجنة النائب هدى نعيم، والنائب عبد الرحمن الجمل. بدوره أوضح النائب العبادسة أن المسؤولية السيادية والحصريّة والاحتكاريّة تقع على عاتق السلطة في ملف الكهرباء محملاً الرئيس عباس، وحكومة الحمد لله المسؤولية الكاملة عن توفير الطاقة اللازمة لقطاع غزة أسوة بالضفة الغربية. وقال "يتلق المواطن في الضفة الغربية خدمة الكهرباء على مدار

الساعة دون الربط بينها وبين ما تحصله من عوائد مالية، بينما تمتنع السلطة عن امداد قطاع غزة بالكهرباء منذ عام 2006 وحتى اليوم بأي كميات اضافية من الكهرباء مما تسبب في عجز في كمية الكهرباء تزيد عن 60%. من جانبه بين بين نائب رئيس سلطة الطاقة فتحي الشيخ خليل أن احتياج القطاع عام 1996 كان 240 ميغا في حين أن الضفة كان احتياجها 750 ميغا، والان احتياج الضفة يبلغ 1.5 جيغا تأخذه بالكامل حين ان القطاع بحاجة الان إلى 450 ميغا لا تأخذ غزة منها إلا 200 ميغا في أحسن الظروف. وفي نهاية الاجتماع اتفق المسؤولون على استمرار تلك الاجتماعات بهدف ايجاد حلول سريعة لمشكلة الكهرباء .

اشتمل على أنشطة وفعالية برلمانية وإدارية مختلفة التشريعي يصدر تقرير عمله عن شهر يوليو

والمعنوي ، وفي حفل الإفطار الذي نظمه معهد الأمل للأيتام لكافة الأيتام المنتسبين للمعهد ، وفي الاحتفال الذي نظمته حركة الأحرار الفلسطينية بمناسبة الذكرى السابعة لتأسيس الحركة بمرکز رشاد الشوا بغزة ، وفي الاحتفال الذي نظمته جمعية واعد للأسرى والمحربين لعوائل وأبناء الأسرى بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، و في حفل تكريم المتفوقين الذي نظمته الكتلة الإسلامية في محافظة خانيونس لتكريم المتفوقين في محافظة خانيونس .

أنشطة اجتماعية

نظمت رئاسة المجلس التشريعي بمشاركة وزارة التربية والتعليم العالي جولة زيارات لتهنئة أوائل الطلبة في الثانوية العامة، وتم زيارة 32 طالب وطالبة وتم تقديم درع تهنئة بمناسبة التفوق ، كما نظمت جولة زيارات على بيوت عدد من القادة الشهداء لتهنئتهم بعيد الفطر ، الى جانب تنظيم لقاء معيدة خاص بنواب وموظفي المجلس ثالث أيام عيد الفطر .

الإدارة العامة للشؤون القانونية

والبحوث

أصدرت الإدارة 5 مذكرات قانونية وعقدت 5 اجتماعات وورش عمل وقدمت مشاريع قوانين عدد 2 ودراسات قانونية وتقارير وأوراق عمل.

القطاع اعتمادا على التقارير الصادرة عن الشرطة الفلسطينية.

مشاريع قوانين

تقدمت لجان المجلس التشريعي بدراسة واعداد مشروع قانون لعرضها على المجلس التشريعي على النحو التالي:
1. مشروع قانون الصلح الجزائي مقدم للمناقشة العامة، ويهدف إلى الحد من اكتظاظ المحاكم بالقضايا الأقل أهمية.
2. مشروع قانون القضاء الإداري مقدم للمناقشة العامة، ويهدف منه جعل التقاضي في القضايا الإدارية أمام المحكمة العليا على درجتين.

الشكاوى

وردت الى لجان المجلس التشريعي (30) شكوى تمت معالجتها حسب الأصول.

الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة

أصدرت الدائرة الإعلامية التابعة للإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة والبروتوكول 5 بيانات صحفية ، و 21 تصريح صحفي ، وأصدرت العديدين 166 + 167 من صحيفة البرلمان ، وأجرت 4 مقابلات ولقاءات صحفية مع النواب .

الفعاليات المحلية والوطنية

شارك د. أحمد بحر في حفل تخريج دورات التلاوة الذي نظمته هيئة التوجيه السياسي

جلسة استماع للدكتور زياد ثابت وكيل وزارة التربية والتعليم واستمعت منه حول المشاكل التي تواجه جامعة الأقصى، وعن قضية رفض قبول الوكالة طلبات توظيف خريجي بعض البرامج والمؤسسات ، فيما عقدت لجنة الداخلية والأمن جلسة استماع لمشتكين ضد مركز شرطة بيت حانون ومدير المركز.

الزيارات الميدانية

بتاريخ 26/07/2015م قامت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بزيارة لوزارة التربية والتعليم ولقاء وكيل الوزارة لمناقشة قضية تأجير مقاصف المدارس الحكومية.

التقارير

أعدت لجان المجلس التشريعي ما مجموعة (9) تسعة تقارير حول جريمة الاعتقال السياسي على خلفية مقاومة الاحتلال في الضفة الفلسطينية ، و تقريراً حول تقليص وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لخدماتها خاص في المدارس التعليمية، وأصدرت توصياتها بشأنها لعرضه على النواب والمجلس التشريعي ، وتقارير حول المنحة الفنزويلية وأصدرت توصياتها بشأنها لعرضه على النواب والمجلس التشريعي ، وأعدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية توصياتها حول تقرير ديوان الرقابة الإدارية والمالية عن وزارة الاسرى ، وأعدت لجنة الداخلية والأمن (5) خمسة تقارير داخلية حول الوضع الأمني والمروية في

الضفة الفلسطينية ، واجتماع لتعديل وتضمين ملاحظات وتوصيات النواب بخصوص تقرير اللجنة حول جريمة الاعتقال السياسي في الضفة الفلسطينية ، فيما عقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعاً مع وكيل وزارة الأشغال ومدير اللجنة القطرية حول استخدام المنتج الوطني في مشاريع الإسكان ، كما عقدت اللجنة اجتماعاً مع مستوردي السيارات حول طلب تأجيل فرض ضريبة الشراء ، وعقدت اجتماعاً مع وفد من الجامعة الإسلامية حول منتج الدواء الذي انتجته الجامعة الإسلامية لمكافحة دودة البندورة ، وعقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية اجتماعاً لمناقشة عدد من القضايا منها أوضاع الجامعات الفلسطينية والمنح الجامعية المقدمة من الخارج خاصة دولة فنزويلا، كما ناقشت اللجنة قضايا المدارس الحكومية والمقاصف فيها، بالإضافة لأوضاع المستشفيات الحكومية ووزارة الاسرى، وكذلك تقليص وكالة غوث وتشغيل اللاجئين لخدماتها خاصة في المدارس التعليمية ، فيما اللجنة القانونية اجتماعاً لمناقشة مشروع قانون القضاء الإداري وصحيفة السوابق القضائية والصلح الجزائي.

جلسات الاستماع

عقدت لجان المجلس التشريعي ما مجموعه (2) جلستي استماع خلال شهر يوليو، حيث عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية

غزة - المكتب الإعلامي للتشريعي أصدر المجلس التشريعي تقرير عمله عن شهر يوليو من العام الجاري ، واشتمل التقرير على فعاليات برلمانية وإدارية عديدة ، وتضمن كذلك نشاطات رئاسة المجلس واللجان والدوائر والإدارات المختلفة.

الأمانة العامة والأمانة العامة المساعدة

قام الأمين العام للمجلس التشريعي والأمين العام المساعد بعدة أنشطة وفعاليات خلال مدة التقرير تضمنت عقد اجتماعات إدارية واعداد تقارير ومشاركات بورش عمل ولقاءات إعلامية .

الإدارة العامة للجان وشؤون الجلسات:

عقد المجلس التشريعي خلال شهر يوليو 2015م والذي استمرت فيه الدورة غير العادية الرابعة اجتماعاً واحداً بواقع (1) يوم عمل واحد ، فيما ناقش تقريراً واحداً خلال الشهر وتم إقراره من قبل المجلس حسب الأصول وهو تقرير لجنة الرقابة وحقوق الانسان والحريات العامة حول جريمة الاعتقال السياسي على خلفية مقاومة الاحتلال في الضفة الفلسطينية.

وعقدت لجان المجلس التشريعي (9) تسعة اجتماعات أبرزها ، اجتماع لجنة الرقابة لمناقشة مجموعة من القضايا تهم اللجنة ، واجتماع لإعداد ومراجعة تقرير جريمة الاعتقال السياسي في

النائب العبادسة:

إعادة المستوطنين الثلاثة دليل أن السلطة وكالة

أمنية لحماية المستوطنين وجزء مكمل لدور الاحتلال



أكد النائب يحيى العبادسة أن إعادة السلطة مؤخرًا لثلاثة مستوطنين دخلوا مدينة أريحا يدلل بأن السلطة تحولت لوكالة أمنية تحمي عريضة المستوطنين وأنها مخصصة لحماية الاحتلال وليس لها علاقة بحماية الشعب الفلسطيني.

وشدد العبادسة في تصريح صحفي مقتضب بأن دماء الشهداء علي دوابشة ومحمد أبو خضير ودماء الشهداء كافة هم في رقبة هذه السلطة، موضحاً بأن عباس قد أفرغ السلطة من أي محتوى وطني.

وأوضح أن التنسيق الأمني هو الذي جراً قطاعان المستوطنين على العريضة واستمرار جرائمهم بحق المواطنين في الضفة، محملاً عباس والمؤسسة الأمنية المسؤولية الكاملة عن ذلك وعن التمدد الاستيطاني لأنها توفر البيئة الامنة للاحتلال.

وبين بأن الأجهزة الأمنية أصبحت إحدى

ربطت مصيرها ومستقبلها مع الاحتلال وستزول مع زوال المحتل. وأضاف قائلاً: "الذي يحمي الاحتلال من الثورة الفلسطينية ومن الانتفاضة والذي يطعن المقاومة في الظهر ويطارد المقاومة ويجفف منابعها ويجفف عمل الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية ويقدم خدمات مجانية للاحتلال هي اجهزة السلطة الفلسطينية وهي وكالة أمنية تعمل تحت إمرة الأجهزة الأمنية الصهيونية"

ودعا العبادسة الشعب الفلسطيني إلى أن يحدد العدو من الصديق، موضحاً بأن السلطة لم تعد رافعة وطنية ولم تعد لها علاقة بأمن الفلسطيني وإنما أصبحت جزء مكمل لدور الاحتلال، مطالباً الشعب لفلسطيني بأن يحزم أمره لتغيير قيادته بحيث تكون قيادة وطنية حقيقية تعمل لتحقيق تطلعات شعبنا ومصالحه ولا ترتبط بالاحتلال.



حيث عبروا عن تضامنهم معه ومع زملائه نواب القدس الذين يتعرضون لمؤامرة صهيونية بغية ابعادهم عن المدينة المقدسة، متمنين الفرج العاجل لكل أسرانا في سجون الاحتلال. والجدير ذكره أن الشيخ أبو طير أمضى في الاعتقال الأخير 25 شهراً في سجن عوفر، كما كان قد أمضى في سجون الاحتلال ما مجموعه 33 عاماً.

استقبل النائب المبعد عن مدينة القدس الشيخ "محمد أبو طير يرافقه العديد من نواب المجلس وفود وشخصيات وطنية وإسلامية جاءت لتقديم التهنئة له بمناسبة الافراج عنه من سجون الاحتلال بعد اعتقال دام لمدة سنتين متتاليتين. وكانت وفود عديدة من مدينة القدس قد زارت النائب ابو طير مهنته بالإفراج عنه